



المملكة العربية السعودية
جمعية البر الخيرية بمركز العالية
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير ربحي
برقم (٦٧٦)

الرقم:
التاريخ:/...../.....
الموافق:

سياسة الدين و الاستثمار لجمعية البر الخيرية بمركز العالية

alyaber2015@gmail.com

للتواصل والاستفسار 0503602966

@alyaber2015



SA711000004550000960208

SA0280000311608010777443

0915000999121724480008



وجود سياسة الديون والاستثمارات في الجمعية يعكس إدارة مالية واعية ومتقدمة، حيث تساعد هذه السياسة في تنظيم الاقتراض والاستثمار بطريقة تتوافق مع أهداف الجمعية ورسالتها.

١. سياسة الديون (الاقتراض):

الأهداف:

ضمان استخدام الديون كأداة مالية فقط عند الضرورة.

التحكم في مستوى المخاطر المالية المرتبطة بالديون.

الحفاظ على استدامة العمليات التشغيلية دون الاعتماد المفرط على الاقتراض.

العناصر الأساسية:

متى يُسمح بالاقتراض:

تمويل مشاريع تنموية ذات أثر كبير، بشرط وجود خطة واضحة لسداد الديون.

تغطية احتياجات طارئة أو فجوات قصيرة الأجل في التدفقات النقدية.

حدود الاقتراض:

تحديد نسبة مئوية قصوى من إجمالي الإيرادات السنوية التي يمكن أن تُستخدم كدين.

منع الاقتراض إذا كان يشكل عبئاً غير قابل للإدارة على الجمعية.

إجراءات الموافقة:

يتطلب أي قرار بالاقتراض موافقة مجلس الإدارة.

إعداد دراسة جدوى مالية قبل الاقتراض لتقييم المخاطر والعوائد.

خطة السداد:

يجب وضع جدول زمني واضح لسداد الدين.

تخصيص موارد محددة لضمان تسديد الأقساط في موعدها.

الشفافية:

إدراج أي ديون قائمة في التقارير المالية الدورية.

الإفصاح عن أسباب الاقتراض وكيفية استخدامه.

٢. سياسة الاستثمارات:

الأهداف:

تنمية الموارد المالية للجمعية لدعم استدامة المشاريع الخيرية.

حماية رأس المال الأساسي وتقليل المخاطر.

تحقيق عوائد مالية بطريقة أخلاقية ومنخفضة المخاطر .

العناصر الأساسية:

أنواع الاستثمارات المسموح بها:

استثمارات آمنة مثل شهادات الإيداع البنكية أو السندات الحكومية.

استثمارات منخفضة المخاطر في صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة (إن كانت الجمعية تعمل في بيئة إسلامية).

استثمارات في أدوات مالية قصيرة الأجل لدعم التدفقات النقدية.

الأنشطة المحظورة:

عدم الاستثمار في مجالات أو شركات تتعارض مع رسالة الجمعية (مثل الصناعات المضرة بالمجتمع أو البيئة).

تجنب الاستثمارات عالية المخاطر مثل الأسهم ذات التقلبات الكبيرة.

إجراءات الموافقة:

يجب أن تُعرض أي استثمارات جديدة على مجلس الإدارة للموافقة.

إجراء تحليل مالي لتقييم المخاطر قبل أي استثمار.

إدارة العوائد:

تخصيص العوائد لدعم الأنشطة التشغيلية أو زيادة الاحتياطيات النقدية.

التأكد من إعادة استثمار الفوائض بطريقة مستدامة.

المراجعة والتقييم:

مراجعة الاستثمارات الحالية بانتظام للتأكد من أدائها واستمرار ملاءمتها.

تحديث السياسة بناءً على التغيرات الاقتصادية أو أهداف الجمعية.

٣. الفوائد:

سياسة الديون:

تساعد الجمعية في الحفاظ على الاستدامة المالية وتجنب الأزمات المرتبطة بعبء الديون.

سياسة الاستثمارات:

تضمن نمو الموارد المالية بطريقة متسقة مع الأهداف الخيرية والأخلاقية.

كما تهدف هذه سياسة الاستثمار إلى استثمار أموال الجمعية، وتحقيق الاستفادة المالية لها، حسب ما ورد في الخطة الاستراتيجية للجمعية، عبر مجموعة من الآليات:

١. يقوم مجلس الإدارة بعمل خطة لاستثمار أموال الجمعية، واقتراح مجالاته، وإقرارها من الجمعية العمومية.
٢. تختص الجمعية العمومية العادية بالتصرف في أي من أصول الجمعية بالشراء أو البيع وتفويض مجلس الإدارة في إتمام ذلك.
٣. تقوم الجمعية العمومية بتفويض مجلس الإدارة في استثمار الفائض من أموال الجمعية أو إقامة المشروعات الاستثمارية.
٤. ألا يزيد المبلغ المخصص للاستثمار عن نصف رأس مال الجمعية وقت بدء الاستثمار.
٥. تستثمر الجمعية إيراداتها في مجالات مرجحة للكسب تضمن لها الحصول على مورد ثابت أو أن تعيد توظيف الفائض في المشروعات الإنتاجية والخدمية.
٦. تعمل الجمعية م أمكن على تخصيص ٢٥٪ من إيرادات الاستثمار الحالية لاستثمارات جديدة من أجل تنمية رأس المال وتحقيق الاستفادة المالية بشرط ألا يؤثر ذلك على برامج وأنشطة الجمعية.

أمثلة على تطبيق السياسة:

ديون:

تقترض الجمعية مبلغًا لشراء مبنى مخصص لأنشطتها، مع خطة واضحة لسداد الدين من عوائد تأجير جزء من المبنى.

استثمارات:

استثمار الفوائض المالية في شهادات إيداع توفر دخلاً ثابتاً، مع الحفاظ على رأس المال دون مخاطرة.